الجُمهُوريـة التونسية
وزارة الدّاخليّة

20 فيفري 2024

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "كمال كرعاني" عن نصر الله -منزل مهيري -الشراردة

ملخص السؤال:

- **"حول مدى إمكانية إحداث بلدية بمنطقة سـيدي سـعد من ولاية القيروان خاصـة مع عدم ممانعة السلطة المحلية والسلطة الجهوية في ذلك".**

نصّ الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

إن إحداث بلدية جديدة يتطلب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية، الاقتصادية المالية والفنية.

✓ بخصوص المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية:

- المعطيات السكانية:
  - توفر نسيج عمراني وسكاني محترم من حيث عدد السكان والمساكن والتجمعات السكنية ومدى تقاربها والتصاقها بمركز التجمع السكني الرئيسي.
- التجهيزات الأساسية الدنيا:
  - ضرورة توفر الطرقات ومختلف الشبكات العمومية على غرار التنوير، الماء الصالح للشراب، شبكة تصريف مياه الأمطار، شبكة التطهير ...
- المرافق العمومية:
  - على غرار معتمدية، دائرة بلدية أو مجلس قروي، مركز أمن، قباضة مالية، معاهد ثانوية ومدارس إبتدائية، مستوصف، دور ثقافة وشباب...
- المرافق الاقتصادية والتجارية:
  - نذكر من ذلك تواجد مناطق صناعية قائمة أو بصدد الإحداث، منطقة سياحية، أسواق (أسبوعية أو يومية)، أملاك عقارية تشكل مداخيل قارة ومدخرات للبلدية.

✓ بخصوص المعايير المتعلقة بالمعطيات المالية والفنية:

تتعلق هذه المعايير بجملة الموارد الذاتية والفنية الضرورية لمقترح إحداث بلدية وتتكون من:

- جملة من المعاليم المستوجبة (المعلوم على العقارات المبنية، المعلوم على الأراضي غير المبنية، المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أوالتجارية، المعلوم على النزل...)
- جملة من المعطيات الفنية وتتركز بالخصوص في ضرورة إجراء تحوير على مستوى التقسيم الترابي من خلال تحوير حدود بين بلديتين أو أكثر وهو ما يتطلب إصدار أوامر ترتيبية في الغرض بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط.
- إمكانيات بشرية ولوجستية وذلك بانتداب أعوان في شتى المجالات (الإداري، المالي، الفني ...) ومقرات إدارية ومستودعات لإيواء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات لازمة للعمل.

هذا، وتعمل مصالح وزارة الداخلية بكافة هياكلها المركزية والجهوية والمحلية ومع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض بالتنسيق فيما بينهم على مزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر عند الإقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض.